

Distr.
GENERAL

A/54/590
30 November 1999

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٢ من جدول الأعمال

التدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية)

أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٣، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "التدريب والبحث" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٦، المعقودة في ٩ و ١٢ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويرد سرد لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة A/C.2/54/SR.35 و 39 و 43). ويوجّه الانتباه أيضاً إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ إلى ٨، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/54/SR.3-8).

٣ - وفيما يتعلق بنظر اللجنة في هذا البند، كان معروضاً عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/54/480):

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تصورات مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تطوير المعهد وإمكانية إعادة تشكيله (A/54/390):

(ج) مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير المرحلي المقدم من مدير كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا (A/54/481):

(د) رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/54/469-S/1999/1063).

٤ - وفي الجلسة ٣٥، المعقدة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومدير كلية موظفي الأمم المتحدة ببيان استهلاكيين (انظر A/C.2/54/SR.35).

٥ - وفي الجلسة نفسها، أدى بيان أيضاً رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (انظر A/C.2/54/SR.35).

ثانياً - النظر في المقترنات

ألف - مشروع القرارات A/C.2/54/L.26 و A/C.2/54/L.42

٦ - في الجلسة ٣٥، المعقدة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل فنلندا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بعرض مشروع قرار معنون "كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا" (A/C.2/54/L.26). وانضم إلى مقدمي مشروع القرار فيما بعد الأرجنتين وأرمينيا وأوزبكستان وأيسلندا وباراغواي وبليرو وتركيا وجزر القمر والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسان مارينو والسنغال وشيلي وطاجيكستان وفنزويلا وقيرغيزستان وكرواتيا وكولومبيا والمغرب وملاوي والنرويج ونيكاراغوا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،"

"إذ تذكر بالقرار الذي اتخذه الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأن يجري في تورين بإيطاليا إنشاء مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة لفترة أولية مدتها خمس سنوات،

"وإذ تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج متعدد على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها تجاه البحث والتدريب، يستند إلى تقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة،

"وإذ تلاحظ في هذا الصدد التوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧١/١٩٩٩، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه

١٩٩٩،

١ - تحيط علما مع التقدير بالتقدير المرحلي الذي قدمه مدير كلية موظفي الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الكلية حتى الآن، ولا سيما الأنشطة الرامية إلى تعزيز أداء الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن الدوليين، والعمل على إيجاد ثقافة مشتركة للإدارة في الأمم المتحدة، عن طريق تعزيز قدرة نظام المنسيين المقيمين ودعم عملية التغيير والإصلاح في الأمم المتحدة، وخاصة على الصعيد الميداني؛

٢ - تحيط علما مع التقدير أيضاً بالمساهمات التقنية والسوقية والإدارية المقدمة من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع لجنة التنسيق الإدارية ومع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن كلية الموظفين، يستند إلى تقييم واف ومستقل لتنفيذ واتكمال الأنشطة التي تضطلع بها الكلية (يشتمل على الخطة العامة للكلية وبرنامج عملها)، ويضم توصيات بشأن مركز الكلية وتمويلها وعملياتها في المستقبل بعد إتمام المرحلة التجريبية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

٧ - وفي الجلسة ٤٣، المعقدة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام نائب رئيس اللجنة، جيوفاني براوتزي (إيطاليا)، بعرض مشروع قرار معنون "كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا" (A/C.2/54/L.42)، مقدم منه بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.26.

٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.42 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الأول).

٩ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/54/L.42، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/54/L.26 بسحبه.

باء - مشروع القرارات A/C.2/54/L.30 و A/C.2/54/L.46

١٠ - في الجلسة ٤٩، المعقدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل غيانا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار معنون "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" (A/C.2/54/L.30)، نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،"

"إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٢٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٨/٥١ المؤرخ/..

١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١٩٥/٥٣ المؤرخ
١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

"وقد نظرت في تقريري للأمين العام عن مؤسسات التدريب وبرامج التدريب داخل الأمم المتحدة، وعن تصورات مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تطوير المعهد وإمكانية إعادة تشكيله،

"وإذ ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملية إعادة تشكيل المعهد، وبالتقدم الذي أحرزه المعهد مؤخرا في مختلف برامجه وأنشطته، بما في ذلك تحسين التعاون الذي تم إرساؤه مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

"وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت إلى المعهد مساهمات مالية وغير مالية، أو تعهدت بتقديمها،

"وإذ تلاحظ أن المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد لم تتزايد مع زيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو في برامج التدريب، وإن تؤكد على ضرورة التصدي العاجل لهذا التناقض،

"وإذ تعرب من جديد عن وجوب منح أنشطة التدريب دوراً أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - " تؤكد من جديد أهمية الأخذ بنهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه البحث والتدريب وتشدد على حاجة مؤسسات الأمم المتحدة للبحث والتدريب إلى تجنب الأزدواجية في عملها:

٢ - " تؤكد من جديد أيضاً أهمية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وما لأنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته من صلة بالموضوع؛

٣ - " تشدد على حاجة المعهد إلى زيادة تعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٤ - " ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى زيادة تطوير وتوسيع نطاق تلك الشراكات، لا سيما على الصعيد القطري؛

- ٥ - طلب إلى مجلس الأمانة أن يواصل العمل على جذب الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعداد المواد التدريبية ذات الصلة لبرامج المعهد وأنشطته، وتأكد ضرورة أن تركز الدورات الدراسية للمعهد على قضايا التنمية بصفة رئيسية؛
- ٦ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تساهم بعد بالمال أو خلافه للمعهد أن تقدم له دعمها السخي، المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها بالنظر إلى النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه؛
- ٧ - تشجع مجلس الأمانة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على مواصلة جهوده لمعالجة الفجوة القائمة بين انخفاض المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد وزيادة المشاركة في برامجه؛
- ٨ - تشجع أيضاً مجلس الأمانة على النظر في تنظيم أنشطة للمعهد في موقع إضافية، ولا سيما في المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية؛
- ٩ - طلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع المعهد، وكذلك مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، استطلاع السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منتظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات؛
- ١٠ - طلب أيضاً إلى الأمين العام أن ينظر في إعادة تصنيف وظيفة المدير التنفيذي، حتى تتناسب رتبتها مع المؤهلات المطلوبة لها والمسؤوليات المتزايدة الموكلة إليها، وتأكد الحاجة إلى كفالة الاستمرارية في إدارة المعهد؛
- ١١ - تجدد دعوتها إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتوفير مرافق إضافية للمعهد للمحافظة على مكاتبها والاضطلاع بالبرامج والدورات التدريبية التي تقدم من دون تكلفة للدول وممثليها المعتمدين لدى مكتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا؛
- ١٢ - طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

١١ - وفي الجلسة ٤٣، المعقدة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام نائب رئيس اللجنة، جيو فاني براوتزي (إيطاليا)، بعرض مشروع قرار معنون "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" (A/C.2/54/L.46) مقدم منه بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.30.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.46 (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الثاني).

١٣ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/54/L.46، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/54/L.30 بسحبه.

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

١٤ - توصي اللجنة الثالثة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروعين عالميين مشاريع القرارات التاليين:

مشروع القرار الأول

كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا

إن الجمعية العامة

إذ تذكر بالقرار الذي اتخذه الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأن يجري في تورين بإيطاليا إنشاء مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة لفترة أولية مدتها خمس سنوات،

وإذ تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها تجاه البحث والتدريب، يستند إلى تقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الصلة،

وإذ تلاحظ في هذا الصدد التوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة^(١)،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧١/١٩٩٩، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩،

١ - تحيط علما مع التقدير بالتقدير المرحلي الذي قدمه مدير كلية موظفي الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الكلية حتى الآن، ولا سيما الأنشطة الرامية إلى تعزيز أداء الأمم المتحدة

(١) انظر ٩٥٢/A، المرفق.

(٢) A/54/481

في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن الدوليين، والعمل على إيجاد ثقافة مشتركة للإدارة في الأمم المتحدة؛

- ٢ - تحيط علماً مع التقدير أيضاً بالمساهمات التقنية والسوقية والإدارية المقدمة من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع لجنة التنسيق الإدارية ومع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن الكلية، يستند إلى تقييم واف ومستقل لتنفيذ واتainment الأنشطة التي تضطلع بها الكلية (يشتمل على الخطة العامة للكلية وبرنامج عملها)، ويضم توصيات بشأن مركز الكلية وتمويلها وعملياتها في المستقبل بعد إتمام المرحلة التجريبية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

مشروع القرار الثاني

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١ كأون ٤٨ المؤرخ ٢٠٧/٤٨ و ١٢٥/٤٩ كأون ١٩٩٣ و ١٢٥/٤٩ كأون ١٩٩٤ و ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كأون ١٩٩٥ و ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كأون ١٩٩٥ و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كأون ١٩٩٦ و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كأون ١٩٩٧ و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كأون ١٩٩٧ و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كأون ١٩٩٨،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٣) وفي تصورات مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تطوير المعهد وإمكانية إعادة تشكيله^(٤)،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملية إعادة تشكيل المعهد، وبالتقدم الذي أحرزه المعهد مؤخراً في مختلف برامجه وأنشطته، بما في ذلك تحسين التعاون الذي تم إرساؤه مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

.A/54/480 (٣)

.A/54/390 (٤) المرفق.

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت إلى المعهد مساهمات مالية وغير مالية، أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد لم تتزايد مع زيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو في برامج التدريب، وإذ تؤكد على ضرورة التصدي العاجل لهذا التناقض،

وإذ تعرب من جديد عن وجوب منح أنشطة التدريب دوراً أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد أهمية الأخذ بنهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه البحث والتدريب وتشدد على حاجة مؤسسات الأمم المتحدة للبحث والتدريب إلى تحنب الازدواجية في عملها؛

٢ - تؤكد من جديد أيضاً أهمية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وما لأنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته من صلة بالموضوع؛

٣ - تشدد على حاجة المعهد إلى زيادة تعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٤ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى زيادة تطوير وتوسيع نطاق تلك الشراكات، لا سيما على الصعيد القطري؛

٥ - تشدد على الحاجة إلى الاستمرارية في إدارة المعهد بغية ضمان استكمال عملية إعادة التشكيل والتنشيط بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية؛

٦ - تطلب إلى مجلس أممأء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أن يكشف الجهود الرامية إلى جذب الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعداد المواد التدريبية ذات الصلة لبرامج المعهد وأنشطته، وتؤكد ضرورة أن تركز الدورات الدراسية للمعهد على قضايا التنمية بصفة رئيسية؛

٧ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تساهم بعد بالمال أو خلافه للمعهد أن تقدم له دعمها السخي، المالي وغير المالي، وتحث

الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها بالنظر إلى النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشطيه:

٨ - تشجع مجلس أمناء المعهد على مواصلة جهوده لمعالجة التناقض بين انخفاض المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد وزيادة المشاركة في برامجه:

٩ - تشجع أيضا مجلس الأمناء على النظر في تنظيم أنشطة للمعهد في موقع إضافية، من بينها المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية، وذلك من أجل التشجيع على زيادة المشاركة وتحفيض التكاليف:

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع المعهد، وكذلك مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، استطلاع السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منتظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات:

١١ - تلاحظ مع التقدير الخدمات التي يؤديها المدير التنفيذي للمعهد في ضوء التحديات الناجمة عن تزايد المسؤوليات الموكولة إلى مكتبه:

١٢ - تجدد دعوتها إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتوفير مرافق إضافية للمعهد للمحافظة على مكاتبها والاضطلاع بالبرامج والدورات التدريبية التي تقدم من دون تكلفة للدول وممثليها المعتمدين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا:

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -